

## محددات نظام المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من حالات التهرب الضريبي (دراسة ميدانية في الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية)

م.م. همدى آزاد عمر

قسم المحاسبة المالية والتدقيق- كلية التجارة - جامعة السليمانية – اقليم كردستان - العراق  
قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان السليمانية، اقليم كردستان، العراق

hardi.omer@univsul.edu.iq

### الملخص

حالات التهرب الضريبي تتشابك وتتداخل مع ظاهرة غسيل الاموال والفساد، ومن الاسباب الرئيسية التي ساعدت على ازدهار هذه الحالات بسرعة هي ضعف دور نظام المعلومات المحاسبية والتطورات التكنولوجية المتنوعة والمتعددة، خصوصا في مجال دفع الضريبة وجمع المال. يهدف هذا البحث الى إظهار دور نظام المعلومات المحاسبية وبيان اثره في توفير تقارير مالية يمكن الاستعانة بها للحد من حالات التهرب الضريبي. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد على المنهج (الوصفي- التحليلي)، من خلال جمع البيانات والمعلومات من الاستمارة الاستبانة التي تم توزيع على عينة من الموظفين ذوي الاختصاصات المختلفة في الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية. واخيراً توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان دور نظام المعلومات المحاسبية ذات أثر واضح على بناء إطار فكري ومفاهيمي للنظام يكون له الاثر على الحد من حالات التهرب الضريبي. وكذلك الجهات الضريبية في اقليم كردستان – العراق تسعى لإيجاد ضوابط وتعليمات للحد من حالات التهرب الضريبي . وبناءً على ذلك فانه من الضروري مواجهة حالات التهرب الضريبي من خلال ادخال الاساليب والنظم الحديثة في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية وكذلك الإستفادة من تجارب دول في اطار احكام اجراءات الحد من حالات التهرب الضريبي وذلك من خلال بناء نظم معلومات محاسبية متكاملة وفاعلة.

**الكلمات المفتاحية:** نظم المعلومات المحاسبية، التهرب الضريبي.

### Abstract

Tax evasion is intertwined and intervened with money laundering and corruption. One of the main reasons that led this phenomenon to prosper rapidly is refers to the weaknesses in the role of accounting information system and various technological development, particularly in the field of paying tax and raising money. The main objective of this research is to illustrate the role and effect of accounting information system on providing financial reports, which reduce the case of tax evasion. To achieve the objective of the research, descriptive-analytical approach has been conducted, via collecting relevant data on distributed questionnaires among government employees with various expertise in Sulaimani. Finally, research reached several conclusions, for instance; the determinante of accounting information system has an obvious impact on building an intellectual and conceptual framework on the system, which could impact on tax evasioin circumstances. Moreover, tax entities in Kurdistan Region – Iraq seeks to find a rules and instruction in order to reduce the level of tax evasion. Based on this, it is significant combat against this issue through using a recent methods and approaches in the area of accounting information system as well as getting benefits from other countries experiences to limit tax evasion by creating an accomplished and active accounting information system.

**Keywords:** Accounting Information Systems, Tax Evasion.

**پوخته**

حالتەکانی ھەلھاتن لە باج ھاوشیوەی دیاردەکانی شتتەھەوی پارە و گەندەملێن، وە لەو ھۆکارە سەرەکیانەی کە ھاوکارن بۆ زیاد بونی ئەم حالتانە بە خێرای لای سیستەمی زانیاری ژمیریاری و پیشکەوتنە تەکنۆلۆجیە جۆراوجۆرەکانە، بەتایبەتی لە بۆری باجدان و کۆکردنەھەوی دارایی دا. ئامانجی ئەم توێژینەھەویە دەرخیستی پۆلی سیستەمی زانیاری ژمیریاری و خستەپەروی کاریگەری لە دابینکردنی راپۆرتی دارایی کە ھاوکاری بکات لە رێگری کردن لە حالتەکانی ھەلھاتن لە باج. وە بۆ دەستبەرکردنی ئەم ئامانجەش پشێبەستراوە بە میتۆدی (ناساندن - شیکردنەھە)، لە رێگەی کۆکردنەھەوی داتا و زانیاری بە فۆرمی راپرسی کە دابەشکراوە بە سەر ھەندیک لە کارمەندان لە پەڕیە جیاوازەکان لە فەرمانگەکانی باج لە پارێزگای سلێمانی. وە لە کۆتایدا توێژینەھەوی گەشتووە بە کۆمەلیک دەرئەنجام لەوانە پێکھاتەکانی سیستەمی زانیاری ژمیریاری کاریگەریەکی ڕوونیان ھەیە لەسەر بونیاد نانی چوارچێوەی بیر و تێگەشتن لە سیستەمە کە دەکرێت کاریگەری ھەبێت لە رێگری کردن لە حالتەکانی ھەلھاتن لە باج. وە ھەروەھا لایەنەکانی باج وەرگرتن لە ھەریە کوردستان ھەولەدەن بۆ دۆزینەھەوی ئاراستەکردن و رێنمایی بۆ رێگریکردن لە حالتەکانی ھەلھاتن لە باج. وە لەسەر ئەو بۆنەمایەش گەرنە ڕووبەر و بۆنەھەوی دیاردە ھەلھاتن لە باج لە رێگەی گرتەبەری ھۆکار و سیستەمی تازەو پێشکەوتوو لە بۆری کارکردنی سیستەمی زانیاری ژمیریاری و ھەروەھا سوود وەرگرتن لە ئەزموونی و لاتان لە چوارچێوەی ئەنجامدانی رێککارەکانی رێگری کردن لە حالتەکانی ھەلھاتن لە باج ئەمەش لە رێگەی بونیادنانی سیستەمی زانیاری ژمیریاری تەواو کرا و وچالاک.

## المقدمة:

حالات التهرب الضريبي من ابرز المشاكل في العصر الحديث بسبب ابعادهما المحاسبية والاقتصادية والقانونية المتعددة والمتنوعة، وربما جرت محاولات كثيرة على مستويات مختلفة لمواجهتها، الا أن دور نظام المعلومات المحاسبية ودوره يأتي في الصدارة، وبالاخص في الدوائر الضريبية.

حالات التهرب الضريبي تتشابه وتتداخل مع ظاهرة غسيل الأموال والفساد، ومن الأسباب الرئيسة التي ساعدت على ازدهار هذه الحالات بسرعة هي ضعف دور نظام المعلومات المحاسبية والتطورات التكنولوجية المتنوعة والمتعددة، خصوصاً في مجال دفع الضريبة وجمع المال. ان حالات التهرب الضريبي سببا لتدمير المصادر المالية للدولة والتي تعرقل عمل النظام المعلومات المحاسبية، وبسبب انعكاسات السلبية كثيرة ومتعددة لهذه الظاهرة فان الدول المتقدمة حاولوا الحد من هذه الحالات بشتى وسائل، على الرغم من انه لن يتمكن معالجتهم لكن قد استطاعو حصرهم والحد من انتشارهم، الا ان في اقليم كوردستان لم يستطيع مواجهة هذه الحالات بجدية كاملة وذلك بسبب ضعف ثقة الجهات الضريبية بالقوائم المالية خصوصاً في مجال جمع الضرائب وقلة الوعي الكافي لدى دافعي الضريبة حول خطورة هذه الظاهرة وعدم وجود ارادة حقيقية لمواجهته، وعلى الرغم من تعدد الجهات المسؤولة على مواجهة هذه الحالات، الا ان دور دائرة الضريبة في تطبيق قوانين والتعليمات وكذلك دور تطبيق النظام المعلومات المحاسبية التي تحتل المرتبة الاولى، ومن هنا تأتي فكرة بحث في بيان دور نظام المعلومات المحاسبية في مواجهة حالات التهرب الضريبي.

### أولاً: مشكلة البحث:

على الرغم من وجود القوانين والتعليمات والجهود المبذولة والمتواصلة لمواجهة حالات التهرب الضريبي، إلا أن هذه الحالة في إقليم كردستان ومحافظة السليمانية تحديداً، هناك حالات معينة من التهرب الضريبي قد تلجأ لها لبعض الشركات بطريقة مقصودة أو غير مقصودة الأمر الذي ينعكس على كافة مفاصل منها تقليل حجم الإيرادات الضريبية الحكومية. وتظهر مشكلة البحث في عدم وضوح دور نظام المعلومات المحاسبية وتفعيل دورها بقصد إنتاج تقارير مالية ذات كفاءة عالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي. ويمكن التعبير عن المشكلة البحث في إطار الأسئلة الآتية:

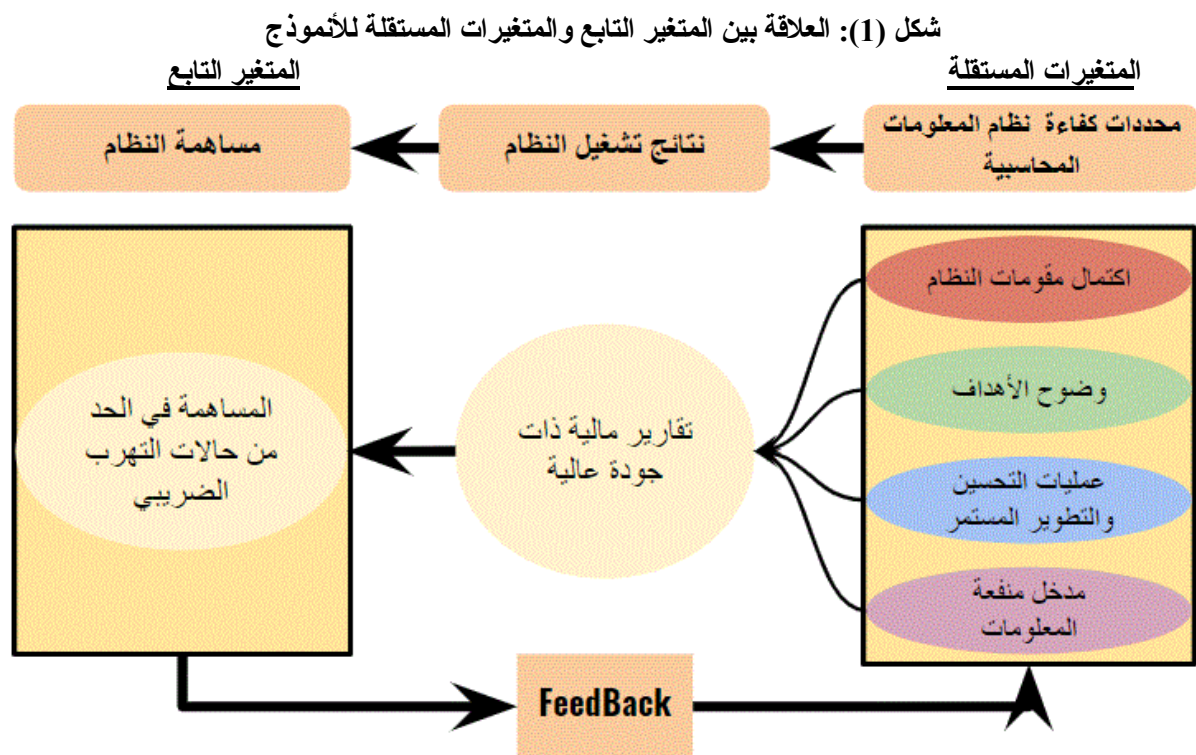
1. ما هي دور نظام المعلومات المحاسبية الأساسية؟
2. هل إن لدور نظام المعلومات المحاسبية دوراً في إنتاج تقارير المالية ذات جودة عالية؟
3. هل إن دور نظام المعلومات المحاسبية التي تنتج تقارير المالية كفوءة تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي؟

**ثانياً: أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث بما يلي:**

1. تعزيز دور نظام المعلومات المحاسبية من خلال انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.
2. تمكين الادارة في انتاج القرارات التي من شأنها تطوير وتحسين دور نظم المعلومات المحاسبية لديها.
3. تعزيز ثقة الجهات الضريبية باجراءات المشروعات المستندة على نظم المعلومات المحاسبية الكفوءة.

### ثالثاً: أهداف البحث:

1. إظهار دور نظام المعلومات المحاسبية وبيان اثره في توفير تقارير مالية يمكن الاستعانة بها للحد من حالات التهرب الضريبي.
  2. زيادة قدرة الادارة في اجراءات عمليات التحسين المستمر التي يمكن اجراءها على خصائص نظام المعلومات المحاسبية بهدف ضمان تحسين مستوى انتاج التقارير المالية بهدف الحد من حالات التهرب الضريبي.
- رابعاً: فرضيات البحث : تتفرع فرضية البحث الى الفرضيات الآتية:
1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اكتمال مقومات نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي .
  2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الوضوح في أهداف نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي .
  3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات التطوير والتحسين المستمر لنظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي .
  4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق مبدأ منفعة المعلومات كأساس في كفاءة نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي .
- خامساً: أنموذج البحث وتحديد متغيراته:



المصدر: من اعداد الباحث

سادساً: اسلوب ومنهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث اعتمد البحث على اسلوب المنهج (الوصفي – التحليلي) بالاستناد على البيانات والمعلومات من الاستمارة الاستبانة التي تم توزيع على عينة من الموظفين في دوائر الضريبة وذلك باستقراء الأدبيات المتاحة في مجال نظم معلومات المحاسبية والتهرب الضريبي.

سابعاً: نطاق وحدود البحث:

1. الحدود الزمانية: المدة الزمنية هي سنة (2019) للتوزيع استمارة الاستبانة.
2. الحدود المكانية: هو اقليم كردستان مع التركيز على الدوائر الضريبة في محافظة السلیمانية.
3. الحدود البشرية: الموظفين (الاداريين والمحاسبين والمدققين وخبير الضريبي) في الدوائر الضريبة.

## ثامناً: اطار وهيكـل البحث:

ومن اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول (الاطار النظري المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي وحالات التهـرب الضريبي) ، بينما المبحث الثاني الذي اختص بالجانب العملي التحليلي وقد تناول (دور نظام المعلومات المحاسبية في الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية في الحد من حالات التهـرب الضريبي) واخيرا توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات .

## المبحث الاول

## الاطار النظري المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي وحالات التهـرب الضريبي

أولاً: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية: المقومات، الأهداف، عمليات التحسين، المنفعة:

## 1. تعريف نظام المعلومات المحاسبية:

تُعدّ المحاسبة من المكونات الرئيسية في أي منشأة من المنشآت المتنوعة؛ لأنها تُشكّل وسيلةً وعاملاً أساسياً للوصول إلى الاستقرار المالي، كما يُساهم عمل المحاسبين في الشركات بتحديد وقياس ثروتها المالية التي تتضمن مُعدّلي السيولة والربح، ومن غير المحاسبة لن تُستطيع الشركات اتخاذ القرارات المتنوعة سواءً اليومية (قصيرة الأجل) أو طويلة الأجل. من الممكن تعريف المحاسبة بأنها علم يعتمد على استخدام المعلومات المالية؛ بهدف جمع ومُعالجة وتصنيف بيانات الأموال الخاصة بالأفراد والمنشآت (قاضي وحمدان، 2007: ص130).

وتُعرف نظام المعلومات المحاسبية اختصاراً بالحروف (AIS)، "وهي نُظم تتحمّل مسؤولية توفير تقارير إحصائية ومالية تساعد في عملية اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الإدارية، سواءً داخل المنشأة أو مع المكونات الخارجية التي تتعامل معها، مثل المُستثمرين والدائنين" (عبدالرزاق، 2008: ص36).

وتُعرف نُظم المعلومات المحاسبية "بأنها أنظمة مسؤولة عن التقارير المالية الخاصة بأطراف العمل سواءً الخارجية أو الداخلية". (الناغي، 2007: ص 13)

من التعريفات الأخرى لنُظم المعلومات المُحاسبية هي نُظم تعالج البيانات الخاصة بالمعاملات المالية؛ بهدف توفير المعلومات إلى الأقسام المعنية بها، وتختلف أنواع هذه النُظم نتيجةً للعديد من العوامل، مثل حجم الأعمال، وطبيعة النشاط التجاري، وكمية البيانات، وغيرها من العوامل الأخرى. (زويّنة ، بن فرج، 2014: ص 13)

## 2. المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية (الطائي وسلامة، 2012: ص ص 30-34؛ الجبور، 2012: ص58):

حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي أهدافه ووظائفه بنجاح يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد في ذلك، وتتضمن مقومات نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

أ. **المستندات Documents:** تمثل المستندات الدليل الموضوعي والمصدر الأساسي لإثبات المعاملات في سجل الوحدة الاقتصادية وتنقسم المستندات حسب مصدرها إلى (المستندات الداخلية Internal Documents والمستندات الخارجية

External Documents).

ب. **الدفاتر والسجلات المحاسبية Accounting Records:** تعتبر الدفاتر والسجلات المحاسبية بمثابة الذاكرة المستخدم لمعالجة البيانات التي تحتويها المستندات، حيث يتم إجراء العمليات المحاسبية من إثبات وترحيل وعرض وتلخيص وكذلك العمليات الحسابية كالجمع والطرح والترصيد. وتنقسم الدفاتر والسجلات بصفة عامة إلى (الدفاتر اليومية، دفاتر الأستاذ، مجموعة السجلات الأخرى).

ج. **دليل الحسابات Chart of Accounts:** ودليل الحسابات عبارة عن قائمة تفصيلية تشمل كافة الحسابات الإجمالية والفرعية من تبويبها وترميزها بالأسلوب العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها. بمعنى آخر يعتبر دليل الحسابات بمثابة قائمة خاصة لكافة حسابات الوحدة مبوبة في مجموعات متناسقة مع نوع النشاط وحجم الوحدة.

د. **التقارير Reports :** تمثل التقارير الركيزة الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء وكذلك إتخاذ القرارات مما يجعل من الضروري تناسب تلك التقارير للمستوى الإداري المقدمة إليه وكذلك تناسبها مع من تقدم إليه من خارج الوحدة، ونظراً لتعدد مستخدمي التقارير سواء من داخل الوحدة أو من خارجها، كل ذلك أدى إلى زيادة الحاجة إلى التقارير المحاسبية باعتبارها وسيلة للإعلام والافصاح عن نشاط الوحدة إلى كل من يهمه أمر الوحدة الاقتصادية بجانب أن

التقارير أيضاً أداة تساهم في ترشيد قيام إدارة الوحدة بوظائفها الرئيسية في التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات. ومن ثم فإن أي تصميم محاسبي سليم يجب أن يبدأ بدراسة التقارير المطلوبة أولاً ثم يتعرف على أفضل الوسائل للوصول إلى هذه التقارير.

هـ. **الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة:** وهذا العنصر إن غاب قام النظام المحاسبي وأدى الهدف منه بالأسلوب اليدوي، وإن اشتمل النظام المحاسبي عليه (الوسائل الآلية والإلكترونية) أدى النظام المحاسبي الهدف من ورائه بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، حيث السرعة والدقة الممكن تحقيقها عند استخدام هذه الوسائل والتي يجب اختيار أنسبها للوحدة (دبيان وعبد اللطيف، 2004: ص 64).

### 3. أهداف نظام المعلومات المحاسبية

تسعى نظام المعلومات المحاسبية إلى تنفيذ مجموعة من الأهداف العامة (جمعة والآخرين، 2007: ص 38):

- تشغيل البيانات:** هي المساهمة في تسجيل العمليات المطابقة للمستندات، والمُعتمدة على أفراد متخصصين؛ من خلال ربطها مع أوقات محدّدة بشكل دوري، والحرص على توفير المستندات المناسبة للمساعدة في نجاح عملية المراجعة.
- توصيل المعلومات:** هي إرسال المعلومات للأطراف والأقسام الخاصة بها في الوقت المناسب.
- توفير الثقة بالبيانات:** هي التأكد من تسجيل كافة العمليات خلال فترات دورية وترحيلها، ومن ثمّ التحقق من أنّ الأرصدة صحيحة.
- حماية الأصول:** هي توفير الحماية لكافة الأصول عند حيازتها أو انتقالها، والحرص على الفصل بين وظيفتي حيازة الأصول ومسك الدفاتر المحاسبية.
- الحرص التام على تحقيق مستوى جودة المنتج النهائية** من خلال التركيز على كل من عناصر التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتدقيق.
- رصد الأعمال المحاسبية:** تسجيل عمليات المحاسبية وإصدار التقارير الدورية سواء كانت شهرية أو سنوية أو ربع سنوية، والكشف عن الوضع المالي للمنشأة في نهاية كل سنة مالية.
- تزويد المدراء بالمعلومات الضرورية:** ومساعدتهم من خلال ذلك في صنع القرار.

### 4. عمليات التحسين والتطوير المستمر للنظام المعلومات المحاسبية

يعتبر خلل في النظام المعلومات مصدراً أساسياً لعدد من المشاكل التشغيلية التي تواجه كثير من المنشآت، وعليه فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية في تزويد الإدارة بالمعلومات المالية الملائمة وفي الوقت يؤدي بالتبعية الى عدم كفاءة أعمال المنشأة الاقتصادية (موسكوف وسيمكن، 2002: ص 456).

حيث تمثل احتياجات المستخدم النهائي للمعلومات مصدراً للمعلومات لمعظم مشروعات تطوير نظام المعلومات، ففي كثير من الأحيان تكون هناك أخطاء في نظام إعداد البيانات ولذلك تظهر بوادر تسعر النظام أو فشله في مواجهة التوقعات الجديدة (الكردي والعبد، 2003: ص 161).

وتعتمد فاعلية النظام على مدى تطور أجهزة البرمجيات التي تمتلكها المنشأة والعناصر البشرية القائمة على تشغيل وتطوير هذه البرمجيات تبعاً للحاجات المتزايدة من المعلومات التي تحقق للمنشأة الميزة التنافسية وعليه فإن القدرة على التحليل والتصميم والتطبيق السليم للنظام من الأسباب الرئيسية التي تجعل عملية تطوير النظام الناجحة، وقد أصبحت المنشآت الاقتصادية تركز في مجال تطوير نظام المعلومات المحاسبية على تلك النظم التي يتم تصميمها بحيث تضمن التكامل في الأداء والوظيفة بحيث يضمن لمستخدمي تلك النظم سهولة الاستعمال والاستخدام وتزويد المستخدم النهائي بالمعلومات المطلوبة بالصورة والوقت المناسبين، وتعتبر مشاركة المستخدم النهائي في دورة حياة تطوير النظم من أجل تحقيق الهدف الأهم والذي تسعى اليه عملية التطوير وهو إنتاج نظام يساعد المستخدم النهائي ويكون تحسيناً على النظام القديم من وجهة نظر المستخدم النهائي وليس من وجهة نظر محلل ومبرمج النظام (النجار، 2007: ص 297).

### 5. منفعة المعلومات المحاسبية

يعتمد تصميم نظام المعلومات المحاسبية على تقديم خدمات للحاجات والمهام الإدارية المتنوعة، وتظهر أهمية هذا الشيء في الوظائف الإدارية، مثل: اتّخاذ القرارات، والرقابة، والتخطيط، والتنسيق بين الأقسام التنظيمية؛ بهدف الوصول إلى أكبر كمية من النفع، المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن تكاليفها، وليست هناك معيار ثابت لاختبار (التكلفة – المنفعة) لكل الحالات لأنها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة، وتعتبر المعلومات سلعة اقتصادية تتمثل تكاليفها في تجميع البيانات وتشغيلها ومراجعتها، وكذلك تكاليف نشرها وتحليلها، أما منفعتها فتتمثل في قدرتها على

تحسين عملية اتخاذ القرارات، ويمكن قياسها من خلال دراسة مدى تأثير المعلومات على تحسين القرارات، ويعتبر تحليل العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها من الأمور الصعبة وبالرغم من إمكانية قياس تكاليف المعلومات إلا أنه يصعب في كثير من الأحوال قياس المنفعة المتوقعة منها لصعوبة التعبير عن هذه المنفعة كمياً لعدم التحديد الدقيق لعدد ونوع مستخدمي المعلومات (يونس ومرعي، 2006: ص 48).

ويرى البحث أن التكلفة والعائد هما قيد حاكم ورئيسي على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة هو ألا تنتج وتوزع المعلومات المحاسبية مالم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها، لأن المعلومات المحاسبية هي خدمة اقتصادية تخضع دراستها للجدوى الاقتصادية أي لتحليل التكاليف والمنافع. فالمنشآت تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدامها تعود معظمها إلي المستخدمين الخارجيين.

ويمكن أن تأخذ المنفعة إحدى الأشكال التالية (طه والخفاف، 2012: ص 81):

- أ. **المنفعة الشكلية:** يتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.
- ب. **المنفعة الزمنية:** بارتفاع قيمة المعلومات وإمكان الحصول عليها بسهولة في وقتها.
- ج. **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** بارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وقدرتها على تصحيح انحرافات النتائج.
- د. **المنفعة المكانية:** الحصول عليها بسهولة.

ثانياً: **التهرب الضريبي: أنواعه وأسبابه وطرق مواجهته:**

## 1. مفهوم التهرب الضريبي

التهرب الضريبي يقصد به "محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً بإتباع طرق وأساليب تخالف أحكام النظام الضريبي، تحمل طابع الغش والاحتيال (قبان، 2014: ص 78) يعرف التهرب الضريبي بأنه "التخلص كلياً أو جزئياً من دفع الضريبة عن طريق مخالفة القوانين، والتشريعات الضريبية" (حباش وآخرون، 2010: ص 118). أما محاسبياً فيعرف التهرب الضريبي بأنه المخالفة الناجمة عن إخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية أو تحريفها بهدف تقليل مبلغ الضريبة أو إخفاء مخالفة سابقة (القيسي، 2011: ص 147) ويعرف أيضاً بأنه "محاولة المكلف الذي تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، وفي هذه الحالة لا تحصل الإدارة أية ضريبة ويحدث ذلك غالباً حينما يعتمد المكلف مخالفة نص قانوني بطريقة أو بأخرى. (الكفراوي، 2001: ص 229) في حين عرفت البعض بأنه "الإفلات من دفع الضريبة، ومن تحمل عبئها في وقت واحد، وهو ظاهرة يحاول بواسطتها المكلف الذي عليه دفع الضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً (كتانه، 1997: ص 203).

## 2. أنواع التهرب الضريبي

### أ. التهرب الكلي والتهرب الجزئي:

- **التهرب الكلي:** وتعني بذلك أن ينجح المكلف بعدم دفع مبالغ الضريبة المستحقة عليه، مما يجعله خارج نطاق الضريبة أو لا يوجد له قيد أو له قيد ولم يتم متابعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل لصعوبة الوصول إليه، نتيجة لغياب العنوان الصحيح أو عدم وجود مكاتب معينة له أو تصاريح مزاوله المهنة، ولم يتم إدراجه في سجلات الضريبة مما يضيع على الدولة مبالغ من الإيرادات تعتبر من حق الخزينة. (كتانه، 1997: ص 204)
- **التهرب الجزئي:** وبموجبه يحاول المكلف إخفاء جزء من النشاط الذي يمارسه أو إخفاء نشاط معين إذا كان يزاول عدة أنشطة في آن واحد، وبذلك يصعب على السلطة المالية فرض الضريبة على الجزء المخفي أو غير المصرح به من قبل المكلف الخاضع، مما يترتب عليه نجاح المكلف بالتخلص من جزء من الضريبة الواجبة الدفع عليه (أبو نصار وآخرون، 2009: ص 27)

### ب. التهرب الداخلي والتهرب الخارجي.

- ❖ **التهرب الداخلي:** ويحدث هذا النوع من التهرب من خلال قيام المكلف بمخالفة قواعد وأحكام القانون الضريبي داخل حدود الدولة، بالوسائل غير المشروعة والمخالفة للقانون لغرض التهرب من دفع الضريبة المترتبة عليه، وهذا

النوع من التهرب وان أضر بالخزينة إلا أن مصدر الضرائب أو وعاءها ما يزال موجودا داخل حدود الدولة، ويشكل جزءا من ثروتها القومية، ومن أمثلة ذلك التجارة غير المشروعة (صادق، 1999: ص4).

❖ **التهرب الخارجي:** وهذا النوع من التهرب يمتد على خارج حدود ونطاق الدولة، من خلال كل الوسائل التي تهدف إلى ضياع حق الدولة في الضريبة المستحقة لها على أموال رعاياها، نتيجة استثماراتهم في الخارج بشكل غير معلن، إذ قد تكون الضروف في تلك الدول أفضل للمكلف من دولته، ومما يشجع المكلف على ذلك أيضا ارتفاع سعر الضريبة وتعدد الضرائب المفروضة في دولته وعلى الدولة مراعاة أن ارتفاع سعر الضريبة يحد من قوة المنافسة للشركات الصناعية على مستوى الدولي ويعد هذا النوع من التهرب من أخطر أنواع التهرب ويصعب على الدولة في كثير من الأحيان القضاء عليه (صادق، 1999: ص5).

### 3. أسباب التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي ظاهرة عامة ومع ذلك يختلف نطاقها من بلد على آخر بصورة واضحة، وإذا كان السبب الظاهرة هو رغبة المكلف في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة، إلا أن دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تتوقف على مجموعة من الأسباب الأخلاقية والسياسية والإدارية والإقتصادية.

أ. **الأسباب الأخلاقية:** وهي ضعف الوعي الضريبي والمستوى الأخلاقي وغياب وازع الضمير عند المكلفين، ويرجع بعض المؤلفين ذلك إلى عدة عوامل منها (قبلان، 2014 : ص84 ؛ الكفراوي، 2001: ص331):

❖ إعتقاد الشخص أنت يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، أو عدم شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات، وشعوره بأنه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة، وان دفعه ليس شرطا للاستفادة من الخدمات العامة.

❖ إعتقاد الشخص أن الدولة تسيء استخدام الأموال العامة وانها تضر الجماعة بهذا الشكل وقد يكون السبب في ذلك بعض الإعتبارات التاريخية.

❖ أن التشريع الضريبي في كثير من الدول لا تتوافر فيه الشروط التي تبعث على إحترام أي قانون وتضفي عليه الهيبة، لأنه يتمتع بخصائص تتنافى مع القيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة العمومية، وعدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين والتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني، وينتج عن ذلك ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكسا مع الوعي الضريبي والأخلاق المالية.

❖ شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه، قد يدفع المكلف بالضريبة إلى التهرب منها كما تؤدي القدرة المالية والحالة الاقتصادية العامة للمكلف دورا كبيرا في قوة الباعث النفسي لتهربه من الضريبة، فهو يسعى للتهرب أكثر عندما يكون في حالة مادية صعبة.

وبشكل عام يختلف التهرب الضريبي عند المكلفين باختلاف الشعوب والأمم، فنجد في الدول المتقدمة مقارنة بالدول الفقيرة أو المتخلفة مدى ارتباط ظاهرة التهرب الضريبي بالوعي الأخلاقي وشعور الممول ووعيه وارتباطه بالجماعة مما يجعله يؤدي ما عليه من واجبات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، كما يزداد وازع الضمير في المجتمعات المتمسكة بالثقافة الدينية.

ب. **أسباب إدارية وفنية:** توجد عدة عوامل إدارية وفنية تؤثر في التهرب، ومن هذه العوامل (الدعيس، 2008: ص48):

❖ **ثقل العبء الضريبي:** إشتدت وطأة الضرائب بصورة ضخمة في العصر الحديث بسبب تزايد النفقات العامة من ناحية، وبسبب استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة الاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول من ناحية أخرى. ويميل المكلف إلى التهرب بدرجة أكبر كلما زادت وطأة الضرائب، فزيادة العبء الضريبي عن الحد المعقول قد يولد لدى المكلف شعورا بالظلم مما يدفعه إلى محاولة التهرب من دفع الضرائب.

❖ **تعقيد النظام الضريبي:** حيث تزيد فرص تهرب المكلف كلما زاد النظام الضريبي تعقيدا، ففي الماضي عندما كان وعاء الضرائب وبصفة خاصة الدخل يقدر على أساس المظاهر الخارجية، كانت فرص المكلف من التهرب محدودة، حيث كان بإمكان الدوائر المالية أن تتراقب هذه الظواهر بسهولة. أما بعد أن أصبح تصريح المكلف هو الطريق الأساسي لتقدير قيمة الضرائب زادت فرص التهرب أمام المكلف، وكذلك الأمر فإن طرق تقدير الضريبة تؤدي دورا في التهرب. ففي الحالات التي يصعب فيها تقدير قيمة الضريبة، تقدر تقديرا جزافيا استنادا لتعليمات لا تسند إلى أي نص (دكتاتورية الإدارة)، وخصوصا إذا لم يكن للقضاء أي دور يشعر المكلف بعدم صحة الضريبة التي يدفعها مما يدفعه للتهرب منها لعدم اقتناعه بها، كما أد استخدام أسلوب التميز في المعاملة الضريبية تبعا لأوجه النشاط أو أشكال المشروعات وعدم المساواة في المعاملة بين المكلفين، إلى زيادة فرص التهرب من الضرائب دون الوقوع تحت طائلة القانون. ويحاول المكلف أيضا التهرب إذا ساءت الإدارة الضريبية التصرف في تطبيق الضريبة وعاملت المكلفين معاملة مختلفة، مما

- يشعر بالظلم ويضعف الثقة بعدالة الضريبة التي قصدها المشرع في الأصل عندما وضع القانون. كما يحاول التهرب في حالة ضعف الوعي المسلكي لدى رجال الغدارة التنفيذية وقد يرجع ذلك إلى عدم الكفاية الفنية والإدارية للإدارة المالية.
- ❖ **نوع الضريبة:** حيث تقل فرص التهرب بصفة عامة في نطاق الضرائب غير المباشرة أكثر منه في نطاق الضرائب المباشرة، وبصفة خاصة ضرائب الدخل.
- ❖ **طرق تحصيل الضريبة:** من المؤكد أن استخدام طريقة الحجز عند المنبع قد أدى إلى تقليل فرص التهرب أمام المكلفين، وهناك اتجاه عام نحو التوسع في هذه الطريقة كلما سمحت الظروف الفنية للضريبة بذلك. كما أن إجراءات التكليف والجباية تدفع المكلف إلى التهرب من الضريبة.
- ج. **أسباب تتعلق بالإدارة الضريبية:** يتطلب نجاح الإدارة الضريبية في أداء وظائفها أن تتوفر عدة مقومات من أهمها ما يلي (الدعيس، 2008: ص49 ؛ الكفراوي، 2001: ص331):
- ❖ توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة اللازمة والكافية للقيام بالأعمال في الإدارة الجبائية مع مداومة تدريب هؤلاء العاملين حتى تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة التي تمكنهم من القيام بأعمالهم على أفضل وجه.
- ❖ وضع نظم الرقابة الداخلية التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشافها للمخالفات، وفرض العقوبات المناسبة لضمان انتظام سير العمل داخل الإدارة الجبائية مع وجود إدارة للتفتيش الفني على أعمالهم، لضمان أداء الأعمال على الوجه الأكمل.
- ❖ وجود نظم الأجور التي تكفل حصول موظفي الإدارة الضريبية على أجور تناسب طبيعة وأبعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة للمجدين منهم.
- ❖ تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف الممولين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب.
- ❖ تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها، إذ تؤدي ما تتضمنت هذه القوانين من أحكام معقدة لتقدير أوعية الضرائب إلى خلق الكثير من المشكلات والصعوبات التي قد تعجز الإدارة عن إيجاد حلول مناسبة لها تنتهي ما قد ينشأ بينها وبين الممولين من نزاعات، بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضرائب مما يدفع الممولين إلى التهرب من عبء الضريبة.
- د. **أسباب سياسية:** إن سياسة الإنفاق العام في الدولة تؤدي دوراً أساسياً في التهرب الضريبي، فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة. إذ إن استخدام الضريبة في أغراض غير مالية أو اقتصادية يجعل الطبقات التي تتحمل من الضرائب أكثر من غيرها تشعر بالظلم مما قد يدفعها إلى التهرب كوسيلة لمقاومة هذا الظلم، ولقد دافع بعضهم عن التهرب في هذه الحالات باعتباره الوسيلة الوحيدة لمقاومة الظلم الذي يعد تقديره مسألة شخصية بالدرجة الأولى، حيث لا توجد معايير موضوعية متفق عليها في هذا الشأن، كما إن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة يؤدي إلى التهرب من الضرائب، ويساعد عدم الترابط بين أجهزة الدولة وتضارب البلاغات بين الجهات الحكومية المختلفة عن التهرب الضريبي. (قبلان، 2014: ص85).
4. **طرق مواجهة التهرب الضريبي**
- هناك عدة طرق لمحاولة مواجهة التهرب الضريبي منها (عليجات، 2013: ص118):
- أ. مراجعة التشريعات الضريبية، فالتشريع المالي والضريبي الجيد والمنسجم والمتربط عليه أن لا يتضمن ثغرات تترك مجالاً للتهرب وعدم المساواة.
- ب. نشر الوعي الضريبي للجميع الفئات المشمولة بقوانين الضريبة.
- ج. تحقيق العدالة الضريبية للجميع الفئات المشمولة بقوانين الضريبة.
- د. تشجيع المكلفين على مسك الدفاتر المحاسبية التجارية الأصولية لتحديد أرباحهم الحقيقية الخاضعة للضريبة بشكل الصحيح.
- هـ. الترابط بين الجهات المختلفة في الدولة إن لدى أغلب المكلفين معاملات مختلفة تربطهم بكثير من الوزارات والمصارف والإدارات والهيئات فهم يتعاملون مع المصارف عن طريق الحسابات الجارية والقروض والإيداعات.
- و. تحسين الجهاز الإداري الضريبي بما يتلائم بتوجهات لعصر الحديث.
- ز. إعادة النظر في جزاءات المتهربين وتشديدها قانونياً.
- ح. مكافحة التهرب الدولي بإلزام المكلفين بأن يبينوا في تصريحاتهم أملكهم الموجودة في الخارج وأوجه النشاط التي يباشرونها في الخارج.

ط. إجبار أصحاب الأعمال على بناء قوائم وتقارير مالية خالية من إي تلاعب وتقديمها للجهات الضريبية في البلد في وقتها المحدد لتكون بياناتها إحدى المؤشرات الأساسية لتقييم وضعها المالي بشكل الصحيح.

في ضوء ما سبق يتضح أنه مع استخدام نظم المعلومات المحاسبية ظهرت العديد من الثغرات والمشاكل التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي كبير في عملية الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية، وبالتالي ازدياد حالات التهرب الضريبي، هذه الثغرات يفصح للدافع الضريبية محاولة التهرب من الضريبة المفروضة عليه، وذلك من خلال عرض معلومات محاسبية غير واقعية للدوائر الضريبية. لذا إن كفاءة نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير في الحد من حالات التهرب الضريبي من خلال جودة المعلومات التي يقدمها النظام عبر التقارير المالية التي يتم إعدادها في ضوء متطلبات نظام المعلومات المحاسبية.

### المبحث الثاني الجانب الميداني والتحليلي للبحث

#### نبذة تعريفية عن عينة البحث

لتحقيق هدف البحث اعتمد البحث على أسلوب المنهج (الوصفي – التحليلي) بالاستناد على البيانات والمعلومات من استمارة الاستبانة التي تم توزيع على عينة من الموظفين (الاداريين والمحاسبين والمدققين وخبير الضريبي) في دوائر الضريبة في محافظة السليمانية في اقليم كردستان – العراق والتي هي ستة دوائر كالآتي:

| الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية |                                 |    |                                  |
|---------------------------------------|---------------------------------|----|----------------------------------|
| 1.                                    | دائرة ضريبة الدخل السليمانية/1  | 4. | دائرة ضريبة العقار السليمانية/2  |
| 2.                                    | دائرة ضريبة الدخل السليمانية/2  | 5. | دائرة ضريبة الدخل الشركات        |
| 3.                                    | دائرة ضريبة العقار السليمانية/1 | 6. | دائرة العقارات الدولة السليمانية |

في هذا المبحث ستم مناقشه نتائج البيانات التي جمعها من خلال النقاط الآتية:  
أولاً: تحليل البيانات الشخصية:

قام الباحث بتوزيع (60) استمارة الاستبانة على مجموعة من الكوادر المتخصصة في الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية في اقليم كردستان أعيدت منها (52) من اجمالي الاستبانات الموزعة وتعتبر العينة التي تم جمعها مناسبة وصحيحة لأنها تجاوزت نسبة الـ 30% من اجمالي الاستبانات الموزعة (Sekar, 2010: p167). وفي ضوء ذلك يتم تحليل بيانات أفراد العينة على وفق الآتي:

1. الجنس: من أجل توضيح (الجنس) لعينة البحث نستعين بالجدول ادناه:

جدول (1) نسبة الذكور والإناث لأفراد العينة

| الجنس   | العدد | النسبة |
|---------|-------|--------|
| ذكر     | 18    | 34.6   |
| أنثى    | 34    | 65.4   |
| المجموع | 52    | 100    |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

حيث يظهر من خلال الجدول (1) ان عدد الإناث المشاركين في الأجابه كان (34 فرداً) بنسبة (65.4 %) بينما كان عدد الذكور (18 فرداً) وبنسبة (34.6%).

2. العمر: من أجل توضيح (العمر) لعينة البحث نستعين بالجدول ادناه:

جدول (2) أعمار أفراد العينة

| العمر      | العدد | النسبة |
|------------|-------|--------|
| 24 – 18    | 1     | 1.9    |
| 34 – 25    | 9     | 17.3   |
| 44 – 35    | 23    | 44.2   |
| 54 – 45    | 13    | 25.0   |
| 55 – وأكثر | 6     | 11.5   |
| المجموع    | 52    | 100    |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22) يظهر من خلال الجدول (2) ان أعمار افراد العينة جاءت من نسب مختلفة. يمكن ملاحظه أن النسبة الأكبر كانت العمر ما بين 35 – 44 بنسبة (44.2 %) بينما كانت اقل نسبة للعمر ما بين 18 – 24 بنسبة (1.9%). علاوة على ذلك كانت باقي النسب متقاربة نوعا ما بمعدل (17.3 %) للعمر ما بين 25 – 34. و (25 %) للعمر ما بين 45 – 54 (%). و (11.5 %) للعمر من 55 فما فوق.

3. المستوى التعليمي والتحصيل الدراسي: من أجل توضيح (التحصيل الدراسي) لعينة البحث نستعين بالجدول ادناه:  
الجدول (3) المستويات التعليمية لأفراد العينة

| التعليم   | العدد | النسبة % |
|-----------|-------|----------|
| أعدادية   | 10    | 19.2     |
| دبلوم     | 18    | 34.6     |
| بكالوريوس | 23    | 44.2     |
| ماجستير   | 1     | 1.9      |
| المجموع   | 52    | 100      |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22) حيث يظهر الجدول (3) أن مستويات التعليم لافراد العينة كانت متباينة وكانت النسبة الأكبر هي للأشخاص الحاصلين على شهادة بكالوريوس ودبلوم بمعدل (23) و (18) مشارك بنسبة (44.2 %) (34.6 %) توالياً. بينما كان عدد الأشخاص الحاصلين على شهادة اعدادية 10 اشخاص بنسبة (19.2 %). وكان هناك شخص واحد من المشاركين حاصل على شهادة الماجستير بنسبة (1.9 %).

4. الوظيفة: من خلال الجدول (4) المتعلق بأظهار التخصصات الوظيفية لأفراد العينة.

جدول (4) وظائف أفراد العينة

| الوظيفة    | العدد | النسبة % |
|------------|-------|----------|
| محاسب      | 12    | 23.1     |
| مدقق       | 13    | 25.0     |
| خبير ضريبي | 10    | 19.2     |
| وظائف أخرى | 17    | 32.7     |
| المجموع    | 52    | 100      |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22) يمكن ملاحظة من جدول (4) ان العدد الأكبر للمشاركين كانوا من وظائف أخرى بنسبة (32.7 %). بينما كانت باقي الوظائف متقاربة نوعاً من حيث عدد المشاركين بنسبة (25 %) للعاملين بوظيفه مدقق. ونسبة (23.1 %) للعاملين بوظيفه محاسب. ونسبة (19.2 %) للعاملين بوظيفه خبير ضريبي.

5. عدد السنوات الخبرة: في الجدول (5) تظهر سنوات الخبرة لأفراد العينة.

جدول رقم (5) سنوات الخبرة لأفراد العينة

| السنوات الخبرة | العدد | النسبة % |
|----------------|-------|----------|
| 5 – 1          | 4     | 7.7      |
| 10 – 6         | 11    | 21.2     |
| 15 – 11        | 13    | 25.0     |
| 20 – 16        | 9     | 17.3     |
| 25 – 21        | 8     | 15.4     |
| 25 – وأكثر     | 7     | 13.5     |
| المجموع        | 52    | 100      |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

يمكن ملاحظة ان اعلى نسبتي كانتا للسنوات من (15 – 11) و (10 – 6) بنسبة (25 %) و (21.2 %) تالياً. بينما كانت اقل نسبة هي للسنوات ما بين (5 – 1) بنسبة (7.7 %). وكانت باقي السنوات متقاربه في النسب نوعاً ما (17.3 %) للسنوات ما بين (20 – 16) و (15.4 %) للسنوات ما بين (25 – 21) و (13.5 %) للسنوات من 25 فما فوق.

#### ثانياً: التحليل الاحصائي لأجابات أفراد العينة:

يمكن اجراء التحليل الاحصائي لأفراد العينة من خلال احتساب الوسط الحسابي ومدى الموثوقية لغرض تحديد مستويات تشتت أجابات أفراد العينة وهي كالآتي:

(1) تحليل الموثوقية: من أجل توضيح نتائج مقياس (الفا كرونباخ) لقياس موثوقيه المتغيرات المستخدمة في البحث نستعين بالجدول أدناه:

#### جدول رقم (6) تحليل الموثوقية.

| المتغيرات                                      | الفا كرونباخ |
|------------------------------------------------|--------------|
| مساهمة النظام في الحد من حالات التهرب الضريبي. | 0.67         |
| أكتمال مقومات النظام.                          | 0.61         |
| وضوح أهداف النظام.                             | 0.63         |
| عمليات التحسين والتطوير المستمر للنظام.        | 0.61         |
| مدخل منفعة المعلومات.                          | 0.79         |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22) من خلال الجدول (أعلاه) تعتبر المتغيرات موثوقة ومقبولة اذا كانت نتائجها اكبر من (0.6 %). بينما تعتبر غير صالحة اذا كانت اقل (Sekar, 2010: p149). نتائج كرونباخ في هذا البحث جاءت ما بين 0.61 و 0.79 لذلك تعد المتغيرات المستخدمة موثوقة وصالحة للتحليل.

#### (2) الوسط الحسابي

أ. دور نظام المعلومات المحاسبية في المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي: تم قياس المتغير التابع بأستخدام أربعة اسئلة مختلفة كما هو موضح في الجدول ادناه:

#### جدول (7) المتوسط الحسابي لدور النظام في المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي.

| السؤال                                                                         | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|
| ان حالات التهرب الضريبي تتناقص مع تكامل مقومات نظام المعلومات المحاسبية.       | 3.9423        | 0.77746           |
| لحد من حالات التهرب الضريبي لابد من ربط ذلك بأهداف نظام المعلومات المحاسبية.   | 4.0385        | 0.71295           |
| تتلاشى حالات التهرب الضريبي مع اجراءات التحسين والتطوير المستمر في النظام.     | 3.7885        | 0.74981           |
| غالباً ما تكون المعلومات المفيدة هي التي تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي. | 4.0192        | 0.75382           |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

من خلال الجدول (أعلاه) إن السؤالين الثاني والرابع اعلى متوسط حسابي بنسب فاقت الـ (4%). بينما جاء السؤالين الأول والثالث بمتوسط حسابي اقل نسبياً بمعدل يفوق الـ (3%) لكل منهما. بشكل عام هذه النتائج تدل على وجود علاقة كبيره للنظام في المساهمة من الحد من حالات التهرب الضريبي.

ب. أكتمال مقومات النظام: تم قياس المتغير المستقل الأول وهو (أكتمال مقومات النظام) بأستخدام أربعة اسئلة مختلفه كما هو موضح في الجدول (8):

**جدول (8) المتوسط الحسابي أكتمال مقومات النظام في المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي.**

| الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | السؤال                                                                                                                                     |
|-------------------|---------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 0.89134           | 3.9038        | المجموعة المستندية والدفترية للنظام تعد الأساس في توفير تقارير مالية كفوءة تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.                           |
| 0.92559           | 3.9231        | نظام المعلومات المحاسبية الملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات المالية يؤمن الحصول على تقارير مالية تساعد في الحد من حالات التهرب الضريبي. |
| 0.73994           | 3.9615        | كلما توفر كادر بشري متخصص في مجال عمل نظام المعلومات المحاسبية كلما أدى ذلك الى توفر تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.    |
| 0.91308           | 3.9038        | التطبيقات الحاسوبية الحديثة المعتمدة من قبل نظام المعلومات المحاسبية تساعد في إيجاد تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.     |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

من خلال الجدول (أعلاه) إن جميع الأسئلة على متوسط حسابي مرتفع بما معدلة (3.9 %) لكل منها وهي نسبه جيده. وهذه النتائج تدل على وجود علاقه ايجابية ذات دلالة احصائية بين أكتمال مقومات النظام المعلومات المحاسبية ودوره في إنتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

**ج. وضوح الأهداف:** تم قياس المتغير المستقل الثاني (وضوح الأهداف) بأستخدام ثلاثة اسئلة مختلفه كما هو موضح في الجدول (9) ادناه.

**جدول رقم (9) المتوسط الحسابي لوضوح أهداف النظام في المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي.**

| الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | السؤال                                                                                                                                        |
|-------------------|---------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 0.80158           | 3.8462        | وضوح أهداف نظام المعلومات المحاسبية تساعد على تحديد أهمية إعداد تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.                            |
| 0.69690           | 3.8462        | معلومات النظام التي تتصف بالملائمة تعزز من دور القرارات المتعلقة بإجراءات الحد من حالات التهرب الضريبي.                                       |
| 0.83363           | 4.3269        | معلومات النظام التي تتصف بالموثوقية تساعد على توفير الثقة التامة بالتقارير المالية التي يوفرها النظام ودورها في الحد من حالات التهرب الضريبي. |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

من خلال الجدول (9) السؤال الثالث اعلى متوسط حسابي بنسبة (4.3 %). بينما جاء السؤالين الأول والثاني بنفس معدل المتوسط الحسابي بنسبة (3.8 %) لكل منهما. من خلال هذه النتائج يمكن الاستدلال على وجود علاقة ذات دلالة احصائية تفيد بأن وضوح أهداف نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في إنتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

د. عمليات التحسين والتطوير المستمر للنظام: تم قياس المتغير المستقل الثالث (عمليات التحسين والتطوير المستمر للنظام) باستخدام ثلاثة أسئلة مختلفه كما هو موضح في الجدول (10):

جدول (10) المتوسط الحسابي لعمليات التحسين والتطوير للنظام في المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي.

| السؤال                                                                                                                           | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|
| هدف تطوير نظام المعلومات المحاسبية المطبق يكمن في تحسين جوده التقارير المالية للحد من حالات التهرب الضريبي.                      | 3.8846        | 0.75806           |
| التحسينات المستمرة على النظام تمكن النظام من اكتشاف حالات التهرب الضريبي.                                                        | 4.0000        | 0.68599           |
| التحسين والتطوير المستمر في النظام بهدف مواكبة التطورات الحديثة تزيد من كفاءة النظام وتعزز دوره في الحد من حالات التهرب الضريبي. | 4.0557        | 0.91638           |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

يتضح من الجدول (10) ان السؤالين الثاني والثالث اعلى معدل متوسط حسابي (4.0 %) لكل منهما، بينما جاء السؤال الاول بمعدل اقل نسبياً للمتوسط الحسابي بنسبة (3.8 %). وتدل هذه النتائج على وجود علاقه ايجابية ذات دلالة احصائية بين عمليات التحسين والتطوير المستمر لنظام المعلومات المحاسبية ودورها في إنتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

ه. مدخل منفعة المعلومات: تم قياس المتغير المستقل الرابع (مدخل منفعة المعلومات) باستخدام ثلاثة أسئلة مختلفه كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي لمدخل منفعة المعلومات في المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي.

| السؤال                                                                                                                        | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|
| بناء نظام المعلومات على اساس مدخل منفعة المعلومات تؤمن إنتاج تقارير مالية كفوءه تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.         | 3.8269        | 0.87942           |
| الأنظمة المحاسبية المصممه على اساس مبدأ التكلفة والمنفعة تساعد على توفير معلومات ملائمة للحد من حالات التهرب الضريبي.         | 3.8269        | 0.85683           |
| كفاءة نظام المعلومات المحاسبية تبرز من خلال مراعاة مبدأ الكلفة والمنفعة وتعمل على تحقيق إمكانية الحد من حالات التهرب الضريبي. | 4.0769        | 0.94653           |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

يتبين من الجدول (11) ان السؤال الرابع اعلى متوسط حسابي بمعدل (4.0 %). بينما جاء السؤالين الأول والثاني بمعدلات اقل نسبياً (3.8 %) لكل منهما. وتدل هذه النتائج على ان تحقيق مبدأ منفعة المعلومات له علاقه ايجابية تؤثر في التقارير المالية في عملية الحد من حالات التهرب الضريبي.

### ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

يمكن الاستفادة من تحليل الأنحدار المتعدد في اختبار فرضيات البحث وذلك من خلال الآتي:  
(1) تحليل الأنحدار المتعدد: تم احتساب تحليل الأنحدار المتعدد والذي يظهر من خلال الجدول (12):

جدول (12) تحليل الأنحدار المتعدد لمساهمة النظام في الحد من حالات التهرب الضريبي.

| R    | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | R Square Change | F Change | Sig. F Change |
|------|----------|-------------------|----------------------------|-----------------|----------|---------------|
| 757. | 574.     | 537.              | 1.58932                    | 574.            | 15.817   | .000          |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

من خلال الجدول (أعلاه) يتبين كيف يمكن للتقارير المالية ذات الجودة العالية ان تساهم في عملية الحد من حالات التهرب الضريبي بالنظر الى القيمة الأحصائية (Adjusted R - Square) يمكن ملاحظة أن البيانات المستخدمة في هذه البحث لجميع المتغيرات المستقلة يمكنها التأثير بما معدلة 53.7 % في عملية المساهمة للحد من حالات التهرب الضريبي وهي تعتبر نسبة مقبولة لانها تجاوزت الـ (50%).

(2) اختبار افتراضات الأنحدار المتعدد: في تحليل الأنحدار المتعدد هناك بعض الافتراضات التي يجب ان تتطابق مع نتائج البحث وهي كالآتي:

أ. لا يوجد تعدد خطي في البيانات

وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة يجب ان لا تكون مترابطة بشكل كبير. ويجب ان يكون معدل الترابط اقل من 0.8 % بين المتغيرات المستقلة لكي تكون مقبولة عموماً في الجدول ادناه يمكن الاستدلال بان نتائج هذه البحث تتطابق مع هذا الافتراض وكانت اعلى نسبة ترابط بين المتغيرات المستقلة هي 0.554 %.

جدول (13) الترابط بين المتغيرات المستقلة.

| المتغيرات        | مساهمة النظام | أكمال المقومات | وضوح الأهداف | التطوير والتحسين | مدخل المنفعة |
|------------------|---------------|----------------|--------------|------------------|--------------|
| مساهمة النظام    | 1.000         | 0.554          | 0.429        | 0.529            | 0.552        |
| أكمال المقومات   | 0.554         | 1.000          | 0.445        | 0.465            | 0.551        |
| وضوح الأهداف     | 0.429         | 0.445          | 1.000        | 0.553            | 0.730        |
| التطوير والتحسين | 0.529         | 0.465          | 0.553        | 1.000            | 0.648        |
| مدخل المنفعة     | 0.552         | 0.551          | 0.730        | 0.648            | 1.000        |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

ب. يجب ان تكون قيم المتغيرات مستقلة

يمكن معرفه هذا الافتراض من خلال فحص قيمة (دوربن واتسن) والتي يجب ان تكون ما بين 1 - 4 لكي تكون النتائج مطابقة لهذا الافتراض. من خلال الجدول (14) يمكن ملاحظة ان قيمة دوربن واتسن (1.503) لذلك فإن نتائج هذه البحث كانت مطابقة لهذا الافتراض.

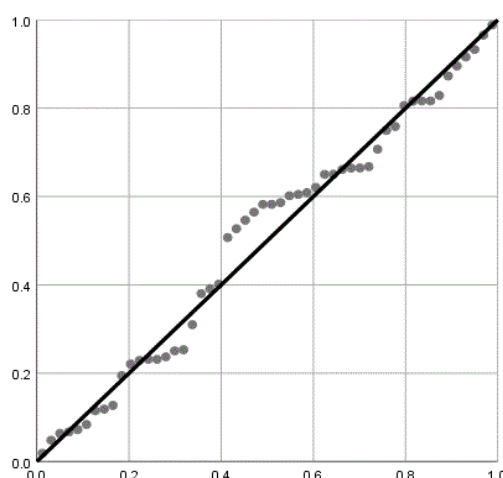
جدول (14) نتائج دورين واتسن.

| Change Statistics |          |                 |
|-------------------|----------|-----------------|
| R Square Change   | F Change | Durbin – Watson |
| .426              | 8.707    | 1.503           |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

ج. يجب ان تكون قيم المتغيرات موزعه بشكل طبيعي  
من خلال الشكل (2) ادناه يمكن ملاحظة ان قيم المتغيرات لهذه البحث تم توزيعها بشكل طبيعي لأنها كانت على خط واحد.

شكل (2) التوزيع الطبيعي للبيانات.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

### 3) أثبات الفرضيات

بناءً على النتائج التي تم استخلاصها من خلال تحليل الأنحدار المتعدد سيتم اثبات الفرضيات ومناقشتها وتحديد صحة هذه الفرضيات وذلك كالآتي:

أ. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اكتمال مقومات نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

تم اختبار الفرضية الأولى عن طريق قياس كلاً من معامل (Beta) وهو قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والتي يجب ان لا تكون أصغر من 0 او أكبر من 1. وكذلك الدالة الاحصائية (Sig) والتي تعرف ايضاً بـ (P-Value) وهي دالة احصائية تشير الى احتمالية الوقوع في الخطأ فكلما كانت قلت قيمة (Sig) كانت احتمالية الوقوع في الخطأ قليلة. من خلال الجدول (15) ادناه الذي يمثل نتائج الأنحدار المتعدد للمتغير الأول وهو (اكتمال مقومات النظام) يمكن ملاحظة قيم كلاً من (Beta = 0.415) و (Sig = 0.001) أستناداً على هذه النتائج تم اثبات صحة هذه الفرضية وتبين من خلال التحليل ان هناك علاقة ايجابية بين اكتمال مقومات النظام ودورها في الحد من حالات التهرب الضريبي.

جدول (15) نتائج تحليل الأنحدار المتعدد لأختبار الفرضية الأولى.

| Model | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig.  |
|-------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|-------|
|       | B                           | Std. Error | Beta                      |       |       |
| X1    | 0.444                       | 0.119      | 0.415                     | 3.724 | 0.001 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

ب. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الوضوح في اهداف نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

تم اختبار الفرضية الثانية من خلال الجدول ادناه الذي يمثل نتائج الانحدار المتعدد للمتغير الثاني وهو (وضوح الاهداف) يمكن ملاحظة قيم كلاً من ( $Beta = 0.381$ ) و ( $Sig = 0.001$ ) أستناداً على هذه النتائج تم اثبات صحة هذه الفرضية وتبين من خلال التحليل ان هناك علاقة ايجابية بين وضوح الاهداف ودورها في الحد من حالات التهرب الضريبي.

جدول (16) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأختبار الفرضية الثانية.

| Model | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig.  |
|-------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|-------|
|       | B                           | Std. Error | Beta                      |       |       |
| X2    | 0.811                       | 0.218      | 0.381                     | 3.722 | 0.001 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

ج. الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات التطوير والتحسين المستمر لنظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

تم اختبار الفرضية الثالثة من خلال الجدول ادناه الذي يمثل نتائج الانحدار المتعدد للمتغير الثالث وهو (عمليات التطوير والتحسين المستمر للنظام) يمكن ملاحظة قيم كلاً من ( $Beta = 0.643$ ) و ( $Sig = 0.000$ ) أستناداً على هذه النتائج تم اثبات صحة هذه الفرضية وتبين من خلال التحليل ان هناك علاقة ايجابية بين عمليات التطوير والتحسين المستمر للنظام ودورها في الحد من حالات التهرب الضريبي.

جدول (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأختبار الفرضية الثالثة.

| Model | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig.  |
|-------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|-------|
|       | B                           | Std. Error | Beta                      |       |       |
| X3    | 1.130                       | 0.203      | 0.643                     | 5.553 | 0.000 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

د. الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق مبدأ منفعة المعلومات كأساس في كفاءه نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج تقارير مالية تسهم في الحد من حالات التهرب الضريبي.

تم اختبار الفرضية الرابعة من خلال الجدول (18) الذي يمثل نتائج الانحدار المتعدد للمتغير الثالث وهو (مبدأ منفعة المعلومات) يمكن ملاحظة قيم كلاً من ( $Beta = 0.399$ ) و ( $Sig = 0.002$ ) أستناداً على هذه النتائج تم اثبات صحة هذه الفرضية وتبين من خلال التحليل ان هناك علاقة ايجابية بين مبدأ منفعة المعلومات ودوره في الحد من حالات التهرب الضريبي.

جدول (18) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأختبار الفرضية الرابعة.

| Model | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig.  |
|-------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|-------|
|       | B                           | Std. Error | Beta                      |       |       |
| X4    | 0.569                       | 0.176      | 0.399                     | 3.224 | 0.002 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v22)

مما تقدم فان الجانب التحليلي واختبار فرضيات البحث اكدت صحة الفرضيات وبذلك فإن على ادارة المشروعات الاهتمام ببناء أنظمة معلومات محاسبية تراعي فيها محددات ثابتة وأساسية لغرض تحقيق الاهداف.

### الأستنتاجات والمقترحات

#### أولاً: الأستنتاجات

من خلال نتائج البحث تم التوصل الى العديد من الأستنتاجات وهي:

1. هناك اهتمام كبير باتجاه وضع دور لبناء نظام المعلومات المحاسبية تسهم في الوصول الى تقارير مالية ذات جودة عالية وتعزيز مقدرة الإدارة على اتخاذ قرارات سليمة.
2. تعد دور نظام المعلومات المحاسبية ذات أثر واضح على بناء إطار فكري ومفاهيمي للنظام يكون له الاثر على نواحي التشغيل والنتائج المترتبة عن ذلك.
3. الجهات الضريبية في العديد من الدول وفي اقليم كردستان – العراق كذلك تسعى لإيجاد ضوابط وتعليمات للحد من حالات التهرب الضريبي ويعد موضوع بناء نظم معلومات محاسبية مكتملة في الشركات أهتمامات تلك الجهات.
4. نظم المعلومات المحاسبية التي جرى تصميمها على وفق سياغات علمية صحيحة تؤمن انتاج تقارير مالية تكون ملائمة للقرارات الادارية.
5. اكمال مقومات نظام المعلومات المحاسبية وكذلك وضوح دوره تعزز ثقة الجهات الضريبية بذلك النظام في اتجاه اجراءات الحد من حالات التهرب الضريبي.
6. من الضروري ادخال حالات التحسين المستمر على نظام المعلومات المحاسبية كاجراءات تطوير يتم ادخالها على النظام بهدف تحسين مستوى الأداء فيها.
7. بناء نظم المعلومات المحاسبية على أساس مدخل منفعة المعلومات تعد ملائمة لبناء النظم من حيث مراعاة العلاقة بين الكلفة والمنفعة.
8. كلما كانت نظم المعلومات المحاسبية ذات أهداف متوافقة مع احتياجات الجهات الضريبية كلما عززة ثقة تلك الجهات بإجراءات الشركات في الحد من حالات التهرب الضريبي.
9. ان الجانب التحليلي للبحث اثبتت صحة الفرضيات التي أكدت أهمية ودور محددات نظم المعلومات المحاسبية في بناء وتصميم النظام.

#### ثانياً: المقترحات

أستناداً لما تم التوصل اليه وبناءً على النتائج التي تم استخلاصها من هذه الدراسة تم التوصل الى بعض المقترحات وهي كالآتي:

1. التوسع في الدراسات التي تعمل على تحقيق الربط الموضوعي والعلمي ما بين اجراءات العمل المالي وتأثيرها على الحد من حالات التهرب الضريبي.
2. قيام الشركات بإجراءات المراجعة المستمرة لنظم المعلومات المحاسبية المطبقة لديها والعمل على تحسين مستوى أداء لضمان الحصول على تقارير مالية كفوءة.
3. ان النهوض بدافع نظم المعلومات المحاسبية المطبق في الشركات يمكن تحقيقه من خلال اجراءات بحثية أو حوارية بين المختصي في مجالات المحاسبية والقائمين على الشركات وكذلك الجهات الضريبية.
4. التوسع في دراسة وتحليل دور نظام المعلومات المحاسبية من حيث اكتمال مقومات النظام واجراءات التحسين المستمر ووضوح الاهداف من شأنها تحسين مستوى انتاج التقارير المالية وتعزيز الثقة فيها.
5. التعمق في الدراسات المختصة في اطار نظم المعلومات المحاسبية وكذلك مجالات المحاسبة الضريبية بالنسبة للمناهج المطبقة في اقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والأهلية.
6. ادخال الاساليب والنظم الحديثة في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية لغرض تفعيل دورها في اجراءات الحد من حالات التهرب الضريبي.
7. الإستفادة من تجارب دول في اطار احكام اجراءات الحد من حالات التهرب الضريبي وذلك من خلال بناء نظم معلومات محاسبية متكاملة وفاعلة.

### قائمة المصادر

#### أولاً: الكتب العربية:

1. أبو نصار، محمد، محفوظ مشاعله، فراس الشهباني، (2009)، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق، ط3، مركز كتاب الجامعة، عمان، الأردن.

2. جمعة واحد، عصام العربي، زياد الزعبي، (2007)، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
3. حباش والعزاوي، محمد وهدي، (2010)، اقتصاديات المالبيية العامبيية، عمان، دار المسيرة.
4. دبيان وعبداللطيف، عبدالمقصود وناصر نورالدين، (2004)، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. الطائي وسلامة، محمد عبد حسين الفرج، رأفت سلامة محمود، (2012)، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
6. قاضي ومأمون، حسين وحمدان، (2007)، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
7. القيسي، أعاد حمود، (2011)، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. كتانة، خيرى، (1997)، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثر فيها، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
9. الكردي، منال وجلال العبد، (2003)، مقدمة في نظم المعلومات الادارية – مفاهيم الاساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
10. محمد، قاسم عبدالرزاق، (2008)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
11. مورييس، صادق، (1999)، موسوعة التهرب الضريبي، دار الكتاب الذهبي، القاهرة، مصر.
12. موسكوف وسيمكن، ستيفن ومارك ج، (2005)، نظم المعلومات المحاسبية، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، السعودية.
13. الناعى، محمود السيد، (2007)، منهج المحاسبى فى البنوك التجارية – التأصيل وإطار التطبيق، المكتبة العصرية، مصر.
14. النجار، فايز، (2007)، نظم المعلومات الادارية، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان.

#### ثانياً: الكتب الأجنبية:

1. Sekaran, U. (2010) **Research Methods for Business: A Skill-Building Approach**, 4th Edition, John Wiley & Sons, UK.

#### ثالثاً: الرسائل وأطاريح الجامعية:

1. ارشد مكي رشيد الجبور، (2012)، دور نظام المعلومات فى الحد من التهرب الضريبي، بحث مقدم الى المعهد العالى للدراسات المحاسبة والمالية وهو جز من متطلبات شهادة الدبلوم العالى المعادل للماجستير، جامعة بغداد.
2. بن فرج زوينة، (2014)، المخطط المحاسبى البنكى بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.
3. الدعيس، فائز، (2008)، دور نظام المعلومات المحاسبى فى الحد من التهرب الضريبي فى مصلحة الضرائب بالجمهورية اليمنية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت.
4. قبلان، خالد علي محمد، (2014)، أثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة فى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية.
5. يونس، نجات محمد مرعي، (2006)، استخدام البيانات المحاسبية فى التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات صغار المستثمرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

#### ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية:

1. خالد عبادة عليمات، (2013)، التهرب الضريبي اسبابه واشكاله وطرق الحد منه، بحث منشور فى مجلة المنارة جامعة عمان، المجلد (19)، العدد (2).
2. طه وهاشم، عليوي ناصر، الخفاف هيثم، (2012)، أهمية القياس المحاسبى للتكاليف البيئية ودورها فى تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، بحث منشور فى مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد (92).
3. عوف الكفراوي، (2001)، التهرب الضريبي وأثاره دراسة مقارنة بالنظام المالى الإسلامى، بحث منشور فى مجلة الاقتصاد الإسلامى، المجلد (21)، العدد (243).